ارادات سلطانية — قوانين — مراسيم عالية — قرارات

قانون نمرة ٥ لسنة ١٩١٧

قانون بشأن اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد المخالفات

نحن سلطان مصر

بناء على ماعرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة فى ١٦ فبراير سنة ١٩١٧ طبقا لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى

اذا وقعت مخالفة للوائح البوليس من أجانب ووطنيين معا جازت محاكمتهم جميعا أمام المحاكم المختلطة ؛ وذلك بغير إخلال بنصوص اللوائح الخاصة التى تقضى فى مثل هذه الحالة باختصاص هذه المحاكم دون غيرها .

المادة الثانية

على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

صدر بسراى عابدين فى ٢٨ فبراير سنة ١٩١٧

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

وزير الحقانية رئيس مجلس الوزراء

عبد الخالق ثروت حسين رشدى

(ترجمة)

مراسيم عالية

مرسوم

بتعيينات وتنقلات قضاة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) الشامل للائحة ترتيب المحاكم الأهلية ؛

وعلى الأمر العالى الصادر فى ٢٥ ربيع الثانى سنة ١٣١١ (٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣) الشامل لشروط التوظف بالمحاكم المذكورة ؛

وبناء على ماعرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى

عين كل من :

حافظ عبد النبى بيك وكيل محكمة أسيوط الابتدائية الأهلية رئيسا لمحكمتها بدلا من حسن حسنى بيك الذى أحيل على المعاش ؛

وفوزى جورجى المطيعى بيك وكيل محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية وكيلا لمحكمة مصر الابتدائية الأهلية بدلا من أحمد حمدى بيك الذى يحال على المعاش لأسباب صحية ؛

ومحمد توفيق أمين بيك القاضى من الدرجة الأولى بمحكمة طنطا الابتدائية الأهلية وكيلا لمحكمة بنى سويف الابتدائية الأهلية بدلا من سيد محمد بيك الذى أحيل على المعاش ؛

وعبد الحكيم عسكر بيك القاضى من الدرجة الأولى بمحكمة بنى سويف الابتدائية الأهلية وكيلا لمحكمة أسيوط الابتدائية الأهلية ؛

وحامد رضوان بيك القاضى من الدرجة الأولى بمحكمة مصر الابتدائية الأهلية وكيلا لمحكمة قنا الابتدائية الأهلية ؛

ومحمد توفيق زاهر بيك القاضى من الدرجة الثانية بمحكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية قاضيا من الدرجة الأولى بمحكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية ؛

واسماعيل الحكيم بيك القاضى من الدرجة الثانية بمحكمة مصر الابتدائية الأهلية قاضيا من الدرجة الأولى بمحكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية ؛

ومحمد عبد الهادى الجندى بيك القاضى من الدرجة الثانية بمحكمة مصر الابتدائية الأهلية قاضيا من الدرجة الأولى بمحكمة المنصورة الابتدائية الأهلية ؛

وصالح لطفى افندى القاضى من الدرجة الثالثة بمحكمة طنطا الابتدائية الأهلية قاضيا من الدرجة الثانية بمحكمة أسيوط الابتدائية الأهلية بدلا من سيد بسيونى افندى الذى أحيل على المعاش ؛

ومحمد صديق افندى القاضى من الدرجة الثالثة بمحكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية قاضيا من الدرجة الثانية بمحكمة قنا الابتدائية الأهلية ؛

واسحاق عبد الملك افندى القاضى من الدرجة الثالثة بمحكمة طنطا الابتدائية الأهلية قاضيا من الدرجة الثانية بمحكمة قنا الابتدائية الأهلية ؛

ومصطفى صبرى افندى القاضى من الدرجة الثالثة بمحكمة طنطا الابتدائية الأهلية قاضيا من الدرجة الثانية بمحكمة قنا الابتدائية لأهلية ؛

ومحمد عزت افندى القاضى من الدرجة الرابعة بمحكمة بنى سويف الابتدائية الأهلية قاضيا من الدرجة الثالثة بمحكمة أسيوط الابتدائية الأهلية بدلا من مصطفى الخادم بك الذى استقال ؛

ومحمد شريف افندى القاضى من الدرجة الرابعة بمحكمة طنطا الابتدائية الأهلية قاضيا من الدرجة الثالثة بمحكمة أسيوط الابتدائية الأهلية ؛